

التقرير الموجز للمنتدى الإنساني العالمي

١٢ و١١ تموز/يوليو ٢٠٠٧، جنيف

التقى في جنيف ممثلو ٤٠ منظمة غير حكومية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية أخرى - ثلاث أسر من المجتمع الإنساني الدولي - وذلك يومي ١١ و١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٧، لعقد أول اجتماع للمنتدى الإنساني العالمي، وهذه مبادرة تسعى إلى تحسين الاستجابة الإنسانية من خلال تعزيز الشراكات على الصعيدين العالمي والميداني، ويتواصل العمل الذي تم منذ حوار شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦، عندما أنشئ هذا المنتدى، بين منظمات إنسانية تابعة للأمم المتحدة وأخرى غير تابعة للأمم المتحدة. وتحديداً، فقد تمت صياغة 'مبادئ الشراكة' وعقدت مشاورات في كل من إندونيسيا ومحور بنما الإقليمي (مع اختيار السلفادور كبلد بعينه في تلك المنطقة)، وزيمبابوي، وذلك لمناقشة أهميتها على الصعيد الميداني. وقدم الممثلون تقارير بشأن تلك المشاورات الميدانية إلى المنتدى الإنساني العالمي.

وأثناء الاجتماع، أقر المشاركون بأنه تم اتخاذ خطوات هامة العام الماضي لتعزيز التعاون الفعال بين العاملين في المجال الإنساني من مختلف أسر المنظمات، ولكنهم اتفقوا على ضرورة مواصلة العمل، كما أعربوا عن التزامهم بدفع العملية إلى الأمام، وأيدوا مبادئ الشراكة المرفقة كأساس لشراكتهم المعززة في السنوات القادمة، ووافقوا على قيادة منظماتهم بطرق جديدة للعمل وللارتباط ببعضها البعض.

وكان النقاش في الاجتماع صريحاً ومثيراً غالباً. وأبدى المشاركون دراية تامة بالحقائق المتغيرة للعمل الإنساني في عالم اليوم، فهناك المزيد من حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية، مع زيادة في التوقعات أن تكون الاستجابة فورية وفعالة. ومن المرجح أيضاً أن يواجه المجتمع الإنساني الدولي في المستقبل أحداثاً لا يمكن تصورها في عالم اليوم، فالمشهد الإنساني مزدحم يتكاثر فيه عدد الجهات الفاعلة، التي لا تشمل فحسب منظمات غير حكومية، وإنما تمتد لتشمل أيضاً الحكومات المحلية والقطاع الخاص والعسكريين، فالجهات الفاعلة المعنية متنوعة، وتختلف في ولاياتها ومناصريها وخبرتها ومصالحها، وفي بعض الأحيان تتنافس على الموارد الشحيحة، الأمر الذي قد يعوق التعاون الفعال. ويبدو أن هناك تصوراً متنامياً في أنحاء كثيرة من العالم يقول بأن العمل الإنساني ليس محايداً ونزيهاً، وإنما يمثل، إلى حد ما، قيم ومصالح الغرب/الشمال. وأكد المشاركون على أن الشراكة أساسية في عالم اليوم؛ وهذه القضايا أكثر تعقيداً من أن تعالجها أي منظمة بمفردها.

وكان دور المنظمات الوطنية غير الحكومية في مجال المساعدة الإنسانية هو الموضوع الدائر طيلة الاجتماع. فهذه المنظمات غالباً ما تكون هي أول من يواجه الكوارث، وهناك قلق من تقلص قدراتها نتيجة جهات إنسانية فاعلة أخرى ونتيجة لمتطلبات أكثر صرامة من قبل الحكومات المانحة. وذكر المشاركون بأن المجتمع المدني هو واقع معقد، لا يشمل فقط المنظمات الوطنية غير الحكومية، وإنما يشمل أيضاً المجموعات الوطنية الثانوية والحركات السياسية والمنظمات العفائية وزعماء القبائل، الذين غالباً ما يلعبون دوراً بارزاً في مجال الاستجابة الإنسانية، ولكنه غالباً غير معترف به. وكان المشاركون قلقين نتيجة لقلّة عدد المشاركين في اجتماع هذا المنتدى من المنظمات غير الحكومية من الجنوب، وخاصة في ضوء توصية العام الماضي بزيادة مشاركتها باعتبارها أولوية للعمل، وأعربوا عن تصميمهم على إيجاد وسائل لعمل أفضل في المستقبل.

الالتزام

أعرب المشاركون في الاجتماع عن التزامهم بالشراكة على كلا الصعيدين العالمي والميداني. وتم تذكير المشاركين بأن العمل سويًا هو مسألة حياة أو موت ملحة، فبالعمل معًا على نحو أكثر فعالية، يمكن إنقاذ الأرواح. ونظرًا للحاجة الماسة إلى تحسين الاستجابة الإنسانية، فقد اعترف المشاركون بضرورة تجاوز أسلوب "العمل كالمعتاد". وهذا التحول يحتاج إلى تغيير حقيقي في ثقافات المنظمات ويجب أن يترجم الالتزام المعرب عنه في هذا الاجتماع إلى إجراءات فعالة. وفي حين أن ثقافة كل منظمة ستبقى متميزة، فإن هناك حاجة إلى التفريق بين المواقف والتصرفات، فالمواقف قد يصعب تغييرها، ولكن من الممكن تغيير سلوك الأفراد، وذلك بالالتزام بالوضوح بشأن ما هو متوقع.

واتفق المشاركون على اتخاذ عدد من التدابير لترجمة مبادئ الشراكة إلى استجابة إنسانية أكثر فعالية، بدءاً بمنظمتهم. وتحديداً، اتفق المشاركون على اتخاذ التدابير التالية:

- القيام على نطاق واسع بنشر مبادئ الشراكة (المرفقة طيه) في إطار منظماتهم، وبين موظفيهم الميدانيين والشركاء المحليين، وتوفير التوجيه من المقار حول الكيفية التي ينبغي بها استخدام هذه المبادئ؛
- تطبيق مبادئ الشراكة في سياساتهم بشأن العلاقات مع الجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى؛
- تطبيق مبادئ الشراكة في عملياتهم للتوظيف والتدريب وتقييم الموظفين، ويشمل ذلك منسقي الشؤون الإنسانية والمنسقين المقيمين؛
- توقع قيام موظفيهم بالعمل في شراكة متكافئة مع أطراف فاعلة أخرى في المجال الإنساني وتوضيح الأمر جلياً بأنه لن يتم التسامح بشأن المشاحنات على مجالات أو مناطق الاختصاص؛
- التماس طرق أخرى في إطار منظماتهم لتطبيق المبادئ في عملهم وإظهار كيفية تفعيل الشراكة في خططهم السنوية وتقاريرهم السنوية والمطبوعات الأخرى، وفي العلاقات مع وسائل الإعلام؛
- إدراج مبادئ الشراكة في آليات العمل المشترك القائمة، مثل مذكرات التفاهم، ومبادرات المجموعات، وغيرها من المبادرات المشتركة؛
- إعطاء ردود أفعال صريحة لبعضنا البعض عندما تثار مشاكل؛
- تقديم تقرير عن التقدم المحرز في إطار كل منظمة في اجتماع العام القادم للمنتدى الإنساني العالمي.

على الصعيد الميداني

بينما كان هناك اتفاق واسع النطاق على أن الصعيد الميداني هو أشدها احتياجاً إلى تعزيز العمل المشترك، وأنه ينبغي تجنب الهياكل الموازية، كان هناك قدر كبير من النقاش حول أفضل السبل لتحقيق هذا العمل المشترك، وقد رأى البعض أن هذه الأشكال الجديدة من الشراكة ينبغي تجربتها في عدد قليل من البلدان، بينما رأى آخرون أنه ينبغي نشرها بسرعة وفي أكبر عدد ممكن من البلدان. ورأى البعض أنه ينبغي إنشاء فرق شراكة جديدة على المستوى القطري، بينما دفع البعض الآخر بأن الحل ينبغي أن يتمثل ببساطة في توسيع الفرق القطرية القائمة المعنية بالشؤون الإنسانية/ التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وكان هناك إعراب عن بعض الاهتمام القلق بوجود اقتراح فرق الشراكة بطريقة

تتفادى إعطاء تصور بأنها هياكل من القمة إلى القاعدة مفروضة من مستوى المقر. كما دار نقاش مطوّل حول طريقة المضي قدماً، مع اقتراح النقاط التالية:

- ينبغي تنفيذ فكرة إيجاد فرق قطرية جديدة للشراكة الإنسانية بطريقة مرنة، تستند إلى هياكل التنسيق القائمة. ففي بعض الحالات، ستكون هذه فرق شراكة جديدة؛ وفي حالات أخرى، ستكون بدلاً أو توسيعاً لفرق قطرية قائمة معنية بالشؤون الإنسانية/ تابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ وينبغي اتخاذ القرار ضمن الثلاث أسر من المنظمات؛ وفي حالات قليلة، قد يجعل الواقع السياسي من إنشاء هذه الفرق أمراً صعباً.
- على الرغم من أن المرونة تشكل أمراً أساسياً لمراعاة الاختلافات في السياقات الوطنية، فقد تم أيضاً اقتراح بعض المعالم. وتحديداً، ينبغي تشكيل الفرق وفقاً لمبادئ الشراكة، وبتمثيل متساو تقريباً للأمم المتحدة وغير الأمم المتحدة على أساس من المساواة والشفافية والمسؤولية المتبادلة. وينبغي تأمين مشاركة المنظمات الوطنية غير الحكومية، كما ينبغي أن يشترك في رئاسة الفرق، من حيث المبدأ، ممثل من الأمم المتحدة وممثل إما من المنظمات غير الحكومية أو الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تختاره منظّمته في البلد. ومن المتوقع أن يقوم المشاركون في اجتماعات الفريق القطري بتشاطر نتائج المداولات مع أولئك الذين لم يتمكنوا من المشاركة في هذه الاجتماعات، فضلاً عن طرح آرائهم على طاولة الاجتماعات، كلما كان ذلك ممكناً.
- ستكون فرق الشراكة الإنسانية مكاناً لإجراء نقاشات استراتيجية بشأن قضايا إنسانية خاصة ببلدان محددة وألويات للعمل الجماعي وتأمين لتكامل واتساق الاستجابة الإنسانية. كما يمكن للفرق أن تكون بمثابة محافل لمشاطرة أفضل الممارسات ودراسة القدرات ومواطن الضعف في البلد. ومن خلال تقاسم الاستراتيجيات والخطط والميزانيات بين الجهات الإنسانية الفاعلة العاملة في البلد، يمكن تعزيز الشفافية والثقة المتبادلة.
- هناك حاجة ملحة لوجود نهج مشترك للاتصال والتنفيذ بشأن هذه المبادرة الجديدة. وينبغي أن يقوم "الاتحاد" المشكل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة وممثلي حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية، بتوفير التوجيه بشأن إنشاء الفرق الجديدة.

طرق جديدة للعمل سوياً

اتفق المشاركون على تطوير أشكال جديدة من التعاون داخل وبين، الأسر الثلاث. واتفق المشاركون من المنظمات غير الحكومية والصليب الأحمر والهلال الأحمر على الاجتماع في الأشهر المقبلة لاستكشاف سبل العمل سوياً على نحو أكثر فعالية ولضمان المزيد من المشاركة الفعالة من جانب المنظمات الوطنية غير الحكومية.

وكان هناك تأييد كبير لتنظيم بعثات مشتركة، تشمل بعضها تمثيلاً رفيع المستوى، من كل من الأسر الثلاث، وستكون هذه البعثات ذات أهمية رمزية ويمكن استخدامها لدعم فرق الشراكة الجديدة على المستوى القطري.

كما اتفق المشاركون على البحث عن فرص لإجراء حصر مشترك للاحتياجات وتقييمات وتقييم للأثر، وفي بعض الحالات، قد يكون من المفيد تطوير مواقف مشتركة بشأن قضايا مثل المواقف المناسبة من مشاركة العسكريين في العمل الإنساني. كما أن مبادرات الحد من مخاطر الكوارث قد توفر وسيلة لزيادة القدرات المحلية.

واتفق المشاركون على ضرورة انخراط الحكومات في دعم هذه الطرق الجديدة للعمل، فالحكومات وخاصة المانحة، بحاجة إلى فهم أن تعزيز العلاقات التعاونية سيجعل الاستجابة الإنسانية أكثر فعالية، وأن هذه الشراكات بحاجة إلى دعم. وكان هناك اقتراح بإمكانية التقاء المنتدى الإنساني العالمي ومبادرة المنح الإنسانية السليمة عند نقطة ما.

أفضل الممارسات والمساءلة

اتفق المشاركون على إبلاغ بعضهم البعض العام المقبل بشأن ما يلي:

١- التقدم المحرز في تطبيق مبادئ الشراكة في إطار منظماتهم وفي الآليات القائمة، باستخدام الاقتراحات المذكورة أعلاه؛

٢- التقدم المحرز في إطار منظماتهم والجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز مساءلتهم أمام المستفيدين؛

٣- التقدم المحرز في بناء القدرات المحلية.

وفي الوقت نفسه، كان هناك أيضاً اقتراح لتشاطر أفضل الممارسات للشراكات والتنسيق والعمل المشترك وبناء القدرات والمساءلة وتطبيق المعايير، مثل الحد الأدنى من معايير 'اسفير' في مجال مواجهة الكوارث أو مدونة السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية، التي اعتبرت أداة هامة للمجتمع الإنساني.

والمطلوب من آلية متابعة المنتدى الإنساني العالمي أن تقدم التوجيه بشأن كيفية تنظيم شكل هذه التقارير وهذا التشاطر لأفضل الممارسات.

آليات المتابعة

اقترحت إمكانية تنظيم الاجتماعات إقليمياً لإتاحة الفرصة لمشاركة أكبر من الشركاء من الجنوب ولتوسيع نطاق تنفيذ مبادئ الشراكة، وهذه الاجتماعات يمكن أن يشترك في الدعوة لانعقادها ممثلو أسر الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وجداول الأعمال هذا طموح، يتطلب الكثير من العمل لتنفيذ هذه التوصيات، وقد طلب من لجنة التوجيه التي أنشئت العام الماضي أن تبحث سبل تنسيق وتبسيط آليات المتابعة وسبل تقاسم عبء العمل، فمثلاً، يمكن استخدام فرق عمل مخصصة لحمل عبء المضي قدماً بأجزاء معينة من خطة العمل هذه.

السنة المقبلة

أيد المشاركون الدعوة لعقد اجتماع للمنتدى الإنساني العالمي العام المقبل، كما اتفقوا على تركيز المناقشات في ذلك الاجتماع على موضوعات بعينها، مثل تمويل المساعدة الإنسانية، وبناء القدرات، أو بشأن قضايا متشعبة مثل التمكن من الوصول والأمن، بما في ذلك تنفيذ معاً *ننقذ الأرواح*.

وقد أعرب الرئيسان عن امتنانهما لالتزام المشاركين بالعملية وللموظفين الذين عملوا على جعل هذا الاجتماع ممكناً.

مبادئ الشراكة بيان التزام

أقره المنتدى الإنساني العالمي في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٧

إن المنتدى الإنساني العالمي، الذي أنشئ في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦، يجمع بين منظمات إنسانية تابعة للأمم المتحدة وغير تابعة للأمم المتحدة على قدم المساواة.

- ← إن المنظمات المشاركة في المنتدى الإنساني العالمي، سعيًا منها إلى تعزيز فعالية العمل الإنساني، على أساس من الالتزام الأخلاقي والمساءلة أمام السكان الذين نخدمهم،
- ← إقراراً منها بالتنوع كمصدر قوة للمجتمع الإنساني واعترافاً منها بالترابط بين المنظمات الإنسانية،
- ← والتزاماً منها ببناء ورعاية شراكة فعالة،

... توافق على إرساء قاعدة الشراكة فيما بينها على أساس المبادئ التالية:

• المساواة

تتطلب المساواة الاحترام المتبادل بين أعضاء الشراكة بغض النظر عن الحجم والقوة. فيجب أن يحترم المشاركون ولايات والتزامات واستقلالية بعضهم البعض، واعتراف بعضهم البعض بقيود والتزامات كل منهم، ويجب ألا يحول الاحترام المتبادل بين المنظمات وبين الاختلاف البناء في الرأي.

• الشفافية

تتحقق الشفافية من خلال الحوار (على قدم المساواة) مع التأكيد على إجراء مشاورات مبكرة وتقاسم مبكر للمعلومات والاتصالات والشفافية، بما في ذلك الشفافية المالية، تزيد مستوى الثقة فيما بين المنظمات.

• النهج الموجه نحو تحقيق النتائج

يجب أن يركز العمل الإنساني الفعال على أسس واقعية وتوجه نحو العمل، مما يتطلب تنسيقاً موجهاً نحو تحقيق النتائج على أساس إمكانيات فعالة وقدرات تشغيلية ملموسة.

• المسؤولية

على المنظمات الإنسانية التزام أخلاقي تجاه بعضها البعض بإنجاز مهامها بمسؤولية وبنزاهة بطريقة مناسبة وذات صلة، ويجب أن تتأكد من عدم التزامها بالأنشطة إلا بعد أن تتوفر لديها الوسائل والكفاءات والمهارات والقدرة على الوفاء بالتزاماتها. ويجب بذل جهد مستمر للحيلولة بحسم وبشدة دون ارتكاب العاملين في المجال الإنساني لتجاوزات.

• التكامل

التنوع في المجتمع الإنساني مصدر قوة إذا ما اعتمدنا على مزايا النسبية وإكمال كل منا لمساهمات الآخر، فالقدرات المحلية هي أحد المصادر الرئيسية التي يلزم تعزيزها والتي يمكن الاعتماد عليها، وينبغي للمنظمات الإنسانية أن تسعى إلى جعل التكامل جزءاً لا يتجزأ في مواجهة الطوارئ حيثما أمكن ذلك، ولا بد من تذليل الحواجز اللغوية والثقافية.

www.globalhumanitarianplatform.org